العدد (2202) السنة الثامنة - الثلاثاء (26) تموز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

طسّة الجسر المُعَلّق

■ إحسان شمران الياسري

لكل مؤسسة الحق في تدبير وضعها الأمني والحرص عليه بالوسائل الممكنة والمشروعة. ولم يعترض هذا الشعب على إجراء أمني إلا وأثبتت الأيام إنه بلا جدوى، أو لا توازي منافعه حجم الأضرار الاجتماعية والنفسية التي يسببها للمجتمع.. وأوضح مثال على ذلك ما تظهره نتائج المقابلة والاحتساب بين الكلف والمنافع هو ما تفعله نقاط التفتيش بالناس (يسميها سيد مهدي سيطرات!!). إضافة إلى العوائق التي توضع في الشوارع دون رحمة أو حساب (يسميها سيد مهدي طسّات).

ولا أدري أي من أهل بغداد مر على عديد المطبّات التي تزدهي بها عاصمتنا، ومن منهم مر بـ (الطسّة) التي ينتهي بها الجسر المعلق باتجاه الجسر ذي الطابقين، وهي أنموذج للمغالاة المشحونة بالتعالي على مُهج الناس وقابليتهم على كتم الاحتجاج.. وليُسأل المسؤول الأمني الذي وضع هذه الطسة المعدنية العظيمة بارتفاع ربع متر عن دواعي وجودها، وعن عديد السيارات التي تضررت منها..

يقولون إن الأمريكان ابتكروها، وان المسؤولين العراقيين فخورون بالإبقاء عليها لدعم جهود الشركة العامة للسيارات في تسويق سياراتها المستوردة، على حساب السيارات التي خربت هذه الطسّة كواتم عوادمها (الصالنصات).. وإن هذه الطسّة عرقلت الكثير من الإرهابيين الذين لولاها لاستولوا على الطابق الثاني من الجسر (أبو طابقين).

إن فكرة الطسّات، تشبه فكرة أحد مدراء الأمن السابقين الذي يُقال إنه كان يُفضّل تناول فطوره اليومي وقدمه على عنق أحد المناضلين. وهكذا تضع القوى الأمنية قدمها على أعناق الخونة من الشعب العراقي إذ تبتكر (طسات) على مقاييس سيارات الدفع الرباعي لكي تتحطم السيارات العادية التي يستقلها الإرهابيون في العادة!

مرحلة التغيير والإعلام المطلوب

إيمان محسن جاسم

الثورة تعني التغيير الشامل، وما يحدث في المنطقة العربية شيء جديد بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، ولعل شعوب المنطقة لم تعش لحظات التغيير في مستوى الإعلام وفروعه المتعددة كما عاشها الشعب العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وما يترتب عليه من تشكيل إعلام جديد ليس بالضرورة يمثل وجهة نظر الحكومة بل من الضروري أن يكون معبّراً عن المجتمع بصورة عامة من جهة ومن جهة ثانية أن يكون هذا الإعلام في متناول الجميع أي جميع الأحزاب والقوى الوطنية، خاصة وأن التغيير المطلوب جعل الفضاء مفتوحاً أمام الجميع بما أن الذي حدث هو ثورة على نظام استبدادي شمولي،فبالتأكيد أنه سيحدث تغييراً شاملاً على غرار ما حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وكما قلنا نحن في العراق جعلنا الإعلام في متناول الجميع بما وفر المناخ المناسب للتعبير عن الرأي و بما لا يتعارض والدستور العراقي وثوابت المجتمع وقيمه العليا.

الآن نسمع ونقرأ عن مطالبات بأن تحذو الدول العربية التي أصابها التغيير مثل مصر وتونس وأن تجعل الإعلام محايداً وفي متناول الجميع خاصة وإن البلدين يمران بمرحلة انتقالية تتبعها انتخابات وهذه الانتخابات ستخوضها أحزاب وقوى تحتاج لوسائل الإعلام لكي تروج لنفسها ولبرنامجها الانتخابي،وبالتأكيد هذا ليس ترفاً أن يرفع إعلاميون مصريون وتونسيون صوتهم للمطالبة بضرورة أن يعبر الإعلام في بلادهم عن الشعب وقواه الوطنية والثورة التي تحققت ومكتسباتها، وأن لا يظل الإعلام حكراً لجهة دون أخرى ، أي توديع مرحلة الإعلام الشمولي وإنهاء الوصاية والتبعية التي عُرف بها الإعلام العربي منذ سنوات طويلة .

وفي مصر بالذات هنالك رؤية تبدو قاصرة يعتقد أصحابها بأن كل شيء ينتمي للعهد المباد يجب أن يزال بزوال النظام، وقد كانت تلك رؤية قاصرة وغير علمية، وهذه الرؤية يعانيها الكثير من المثقفين والفنانين،وبعض القنوات الإعلامية أيضا ورجال الإعلام،الذين وجدوا أنفسهم يدرجون بقوائم سوداء بشكل أو بآخر وهذا ما يفرغ البلد من عناصر قوته،وقد تكون هذه أخطاء تصاحب التغير في مراحله الأولى وقد تعايشنا معها في العراق في وقت مبكر ووجدنا بأن الزمن وحالة التغيير نفسها جعلت من الكثير من أمثال هؤلاء قد تغيرت مفاهيمهم وأصبحوا أدوات فعالة في بناء البلد ديمقراطياً بعد أن أدركوا بأنهم باتوا جزءاً مهماً في عملية البناء المجتمعي القائمة على عنصر المواطنة أولاً دون البحث عن عناوين ثانوية أخرى.

لكن ما يمكن أن نخرج به بعد أشهر من ثورتي تونس ومصر سنجد بأن هنالك عقلية كلاسيكية مازالت تنظر للأمور من زاوية شمولية ولا يمكن لها أن تتخيل بأن يخرج الإعلام من قبضة الحكومة أو الدولة وعين الرقيب،متناسين بأن مرحلة التغيير تعني أن نسعى لتأسيس إعلام يمثّل أغلبية الشعب ومصالحه،إعلام يعتمد شعار الحقيقة في متناول الشعب،أي أن نصنع إعلام غير مقيد وفي نفس الوقت يكون غير منفلت، ويكون إيجابيا ويبتعد عن المنافع الشخصية والفئوية الضيقة، لأن واجب الإعلام يحتم عليه أن يكون بمستوى المسؤولية التي سيقوم بها،خاصة إن ما يحتاجه المتلقي في البلدان التي شهدت التغيير هو تكوين رأي للمستقبل بعيداً عن التشويش، وبالتالي فإن هذا الإعلام هو من سيصنع الرأي العام،لأن نسبة عالية من الشعب العربي لا يملكون أدوات التحليل التي تجعلهم قادرين على استيعاب مرحلة التغيير وهضم المفاهيم الجديدة ما لم يكن هنالك إعلام وتوعية موثوق بها من قبل الناس، وبالتالي فإنهم سيضعون ثقتهم بالإعلام الجديد من أجل تكوين رؤيتهم للمستقبل.

مقتدى الصدر.. مرحلة التطهير

حسام مصطفى

الحملة التي يقودها السيد مقتدى الصدر لتطهير تياره وتحديداً جيش المهدي من المفسدين والمجرمين ، تأتي انسجاماً مع المطالب الشعبية ، من الجماهير الشيعية قبل غيرها ، من الانتهاكات الفظيعة لحرمات الناس، ومن القتل لأتفه الأسباب ومن الاعتداء على حريات العالم الشخصية والعامة، بل وتقاسم الناس أرزاقهم، تحت طائلة التهديد والتهجير بل والقتل والاختطاف

كل ذلك كان يجري تحت مظلة التيار الصدري وجيش المهدي، ولأن الناس مغلوبة على أمرها أمام مسلحين ومجرمين وغير خاضعين لتوجيهات السيد مقتدى الصدر أصلاً في العمل من أجل الجماهير ، فإن هذه الجماهير المغلوبة ، بقي صوتها خافتا ، حتى أمام الحكومة التي كانت بعض أجهزتها الأمنية (تغلّس) عامدة متعمدة عن كل الانتهاكات التي كانت تجري باسم التيار والسيد مقتدى الصدر براء منها تماما . ويعترف قيادي في احد الاجهزة الامنية لم يذكر اسمه للصحافة " ان وزارتي الدفاع والداخلية مخترقتان بالكامل من قيادات هذه الجماعات . للأسف يمكنهم ان يمسكوا بأي شخص في بغداد"!!

يقول قيادي في التيار الصدري في تصريح صحفي " ان السيد مقتدى الصدر اراد ان يشارك الجميع في إخراج المفسدين والمنشقين من خلال وضع آلية تعتمد على ان يقدم اي شخص شكوى ضد اي مفسد في التيار يكتب فيها اسم المفسد الثلاثي وعنوانه ورقم الهاتف إذا امكن ،إضافة إلى الاسم الثلاثي للمشتكي وعنوانه وهاتفه " ، ورغم سلامة التوجهات إلا إنني اعتقد أن الفقرة الأخيرة الخاصة باسم المشتكي وعنوانه ربما تميّع القرار أو تمتصّ فاعليته ، لأن موضوعا من هذا النوع يحتاج أساسا إلى ثقة مطلقة بين الشاكي وجهة تسلم الشكوى . والمفيد ان الاخوة في التيار الصدري يعرفون جيدا من هم المفسدون والمجرمون والمتجاوزون على حقوق الناس ، خصوصا وان الموضوع اتخذ أبعادا خطيرة ، يقول رئيس هيئة اركان عمليات بغداد اللواء الركن حسن البيضاني " ان جماعات في جيش المهدي تحولت الى مرتزقة ليس لها ايديلوجية ولا أهداف محددة".

للحقيقة نقول إن مبادرة السيد مقتدى يجب ان تتطور باتجاه وضع معايير الانتماء الى الاحزاب لتكون عناصر فاعلة في خدمة الناس وليس ابتزازهم باسم الحزب الفلاني والكتلة العلانية . الواقع يقول ان الجماهير تعاني حقيقة من منتسبي الاحزاب النافذة في كل مجالات الحياة ، لأنهم يستخدمون انتماءهم لمصالحهم الشخصية ومصالح الاقارب وأبناء الطائفة والعشيرة مما خلق نفورا عاما من الذين يرغبون حقا في خدمة وطنهم من الأحزاب المتنفذة التي يتقاتل منتسبوها على الوظائف الحكومية مزيحين الآخرين من أصحاب الكفاءات الذين لاانتماء لهم لأيّ من الأحزاب التي تلعب في البلاد (شاطي باطي) كما يقال في العامية .

من المؤكد ان السيد مقتدى الصدر قد فاض به الكيل من أولئك الذين يلبسون لباسه ويدّعون تمثيلهم لتياره المشهود له تأريخا في مقارعة نظام صدام الدكتاتوري ، لكن الامر اختلف بعد السقوط لأن المنتسبين الجدد قد ركبوا الموجة والكثير منهم من ازلام النظام السابق من عتاة المجرمين والقتلة والفاسدين .

خطوة مهمة للتيار الصدري الذي نتمنى أن نراه عاملا فاعلا في تطوير العملية السياسية في البلاد ، وهي مهمة لايستطيع القيام بها على أتمّ وجه ما لم يطهّر صفوفه ، وهو ما يقوم به اليوم ، من كل الذين يريدون تشويه صورته ومن الذين يعتقدون ان الانتماء للتيار هو الطريق للامتيازات والسطو على حقوق الناس ومصالحهم وليس العكس تماما !

المجتمع المدني والارتقاء بواقع الوعي السياسي

محمد صادق جراد

ما هي الأرضية المناسبة لعمل منظمات المجتمع المدني ؟ وما هي أهم المقومات التي تساعد هذا المجتمع على خلق التوازن بين سلطة الدولة وبين حقوق المجتمع ؟

أصبح واضحا للجميع أن الدول المستقرة سياسيا والتي تنعم بأجواء ديمقراطية تعد أرضية مناسبة لعمل منظمات المجتمع المدني بفاعلية كبيرة وذلك لتوفر الظروف المناسبة لعمل هذه المنظمات بعيدا عن الصراعات والتجاذبات السياسية .

أما ما يحصل في الدول غير المستقرة والباحثة عن استقرارها الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي فان حكومات تلك الدول تمارس ضغوطا كبيرة على منظمات المجتمع المدني بأنواعها الشبابية والمهنية والخيرية لأسباب عديدة المعلن منها أن الدولة تحاول تحقيق المصلحة الوطنية العليا من خلال حماية مواطنيها بأي ثمن حتى لو كان على حساب الحريات واستقلالية المنظمات غير الحكومية الأمر الذي مهد لحدوث خروقات وانتهاكات للحريات تحت عنوان المصلحة الوطنية والأمن الوطني في الكثير من البلدان لا سيما تلك التي تشهد تحولات ديمقراطية واحتجاجات وثورات وتغييرات في الأنظمة .

وكما يعرف الجميع فان هذه الإجراءات يعدها البعض احترازية تهدف لحفظ الأمن في البلاد بينما يراها البعض الآخر تسلطية وتدخل من قبل الدولة ومخالفة للقوانين والمفاهيم الديمقراطية فضلا عن إنها تجاوز على استقلالية هذه المنظمات لأنها تؤثر سلبيا على فاعلية منظمات المجتمع المدني التي إذا ما أرادت النجاح فعليها العمل بحرية بعيدا عن تدخل الدولة وتسلطها من اجل أن تنجح في بناء المجتمع المدني الذي يتحمل مسؤولية خلق التوازن بين سلطة الدولة وبين حقوق المجتمع .

من هنا يمكننا القول بان الاستقلالية والحرية هي من أهم مقومات العمل لهذه المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى مقومات أخرى يجب توفرها لدى الجمعيات والمنظمات التي تشكل المجتمع المدني منها ،وجود موارد للدعم المادي والمعنوي باعتبارها من أهم متطلبات هذا المجتمع ليقوم بدوره السياسي والاجتماعي وليتمكن من إدارة علاقته مع الدولة دون الحاجة المادية لها وبما يضمن استقلاله في مواجهته لها ومراقبته لأدائها ، وبغياب هذا الدعم ستضطر المنظمات إلى تلقي الدعم من الدولة الأمر الذي يشرع نوافذ الفساد على عمل هذه المنظمات ويخضعها لتدخلات الدولة وضغوطاتها بعيدا عن الأهداف التي جاءت من اجلها هذه المنظمات .

وبما أن العراق يندرج ضمن الدول غير المستقرة سياسيا وامنيا بالرغم من التحسن الكبير الحاصل اليوم مقارنة بالأعوام الماضية إلا إننا نشهد التجاذبات السياسية والصراع على السلطة في أشده ،ومن هنا تزداد مسؤولية المجتمع المدني فبالرغم من أن مؤسسات ومنظمات هذا المجتمع لا تبحث عن مغانم سلطوية وليست لها أطماع في الوصول إلى السلطة إلا إن لها دورا سياسيا مهما يتمثل في تنمية الثقافة الديمقراطية وثقافة المشاركة إضافة إلى توعية المواطن وإكسابه الخبرة للمشاركة في الممارسات الديمقراطية،وكل هذا يندرج ضمن تطوير ثقافة شعبية لدى المجتمع قائمة على ضرورة تنظيم الجهود الذاتية والمبادرات التي تقوم بها المنظمات التطوعية لتساهم في صياغة تنظيمية صحيحة تعمل على الارتقاء بواقع الوعي السياسي لدى الجماهير بما يمكنها من المشاركة الحقيقية في صناعة القرار السياسي والتأثير على السياسات العامة في البلاد .

ومن الجدير بالذكر إن النقابات المهنية كنقابة الصحفيين والمحامين والعمال ومنظمات أخرى مهنية هي التي تؤدي هذا الدور أكثر من غيرها من المنظمات بالإضافة إلى منظمات حقوق الإنسان التي تلعب نفس الدور باعتبار أن هذه المنظمات أكثر تماسا مع فئات المجتمع المختلفة وتمكنت من استيعاب كافة القوى السياسية لا سيما المثقفة منها والتي تؤمن بضرورة الإصلاح السياسي والتي يجب أن تكون عملية داخلية يقودها المجتمع بما يتوافق مع طموحات الشعوب .

وأخيراً نريد أن نقول بان منظمات المجتمع المدني مثلما هي بحاجة للاستقلالية والحرية والدعم المادي والمعنوي فهي أيضا بحاجة إلى الابتعاد عن الانتماءات الطائفية والحزبية الضيقة لان الواقع العراقي أسفر بعد سقوط النظام السابق عن ولادة الكثير من المؤسسات التي اعتمدت في بنائها على الطابع الطائفي والفئوي تحت قيادات نفعية تنفذ أجندات سياسية وربما خارجية وتتلقى الدعم من جهات لا تريد مصلحة العراق حاولت من خلال وجودها دعم تلك الأجندات . إلا إن السنوات الأخيرة كانت كفيلة بفضح تلك المنظمات الأمر الذي جعلنا نشهد تطورا ايجابيا في عمل المنظمات الوطنية التي يتصاعد أداؤها مع مرور الوقت ليساهم في الفعاليات الأساسية والمهمة ومنها مراقبة أداء الدولة والمؤسسة التشريعية بالذات لضمان حقوق المجتمع المدني الذي يبحث عمن يمثله ويدافع عن حقوقه في ظل غياب المعارضة السياسية في البرلمان ما جعل هذا الدور يناط بمنظمات المجتمع المدني ليكون أمام مهمة جديدة نتمنى أن ينجح في أدائها .

النسخة الآسيوية من محاكمات "نورمبورغ"

د. عبد الله المدني

ود كثير من الكمبوديين، ممن تعرضوا لانتهاك كراماتهم وحقوقهم بأبشع الصور أو تعرض أقاربهم للقمع الوحشي على يد نظام الخمير الحمر الذي حكم كمبوديا ما بين ١٩٧٥ و ١٩٧ لو أن العمر امتد بهم ليروا زعماء ذلك النظام المتوحش خلف القضبان أو معلقين على أعواد المشانق. لكن الرياح جرت بما لا تشتهي سفنهم. فالإجراءات البيروقراطية، معطوفة على مخاوف بعض القوى الإقليمية والعالمية من افتضاح مؤامراتها في كمبوديا فيما لو فتحت كل ملفات الماضي أمام القضاء الدولي، حالت دون محاكمة رموز وقادة الخمير الحمر في الوقت المناسب، الأمر الذي فوّت على العالم معرفة كل حقائق وأسرار تلك الحقبة الدموية القبيحة في تاريخ كمبوديا. فبمقتل زعيم الخمير الأكبر الجزار "بول بوت" على يد رفاقه، ثم وفاة رفيقه الأعرج "تا موك" لاحقا، لم يبق على قيد الحياة سوى حفنة صغيرة من الذين لعبوا دوراً ما في أعمال الإبادة الجماعية أو مارسوا القتل والتعذيب والتجويع والاغتصاب داخل ما عُرف باسم "حقول الموت".

هذه الحفنة الصغيرة التي يتقدمها أربعة رجال وامرأة واحدة وهم: المنظر الإيديولوجي لنظام الخمير الحمر "نيون تشيا"(٨٤ عاما) ، ووزير خارجية النظام "ينغ ساري"(٨٥ عاما)، وزوجة الأخير/ وزيرة الشؤون الاجتماعية "ينغ تريت"(٧٩ عاما)، ورئيس جمهورية الخمير "خيو سامفان"(٧٩ عاما) هم الذين بدأت محاكمتهم في السابع والعشرين من الشهر الماضي أمام محكمة دولية مستقلة مدعومة من الأمم المتحدة.

ومن المنتظر أن تستمر هذه المحاكمات لمدة طويلة بسبب تعقيدات الجرائم المرتكبة ووحشيتها، ووفاة الكثير من شهود الإثبات، ناهيك عن استمرار وجود خلافات وجدل حول المسائل الإجرائية، وتولي محام فرنسي بارع ذي صيت عالمي في تبرئة مجرمي الحروب (جاك فيرغيس) مهمة الدفاع عن المجرمين المذكورين. والجدير بالذكر ن محاكمة أجريت في يوليو ٢٠١٠ لمجرم من مجرمي الخمير ممن كانوا قيد الاعتقال وهو القائد المعروف باسم "دوتش" فحُكم عليه بالسجن لمدة ٣٠ عاما فقط. وتلك المحاكمة ، كما هو الحال في المحاكمة الحالية، لم تشد انتباه الكثير من الكمبوديين لسبب بسيط هو أن ٥٠ بالمئة من الشعب الكمبودي هم من فئة الشباب التي ولدت في حقبة ما بعد انهيار نظام "بول بوت"، وبالتالي لم تر أهواله ولم تتجرع مراراته.

ولعل من أكثر الأمور تعقيدا في المحاكمات الجارية، والتي وصفت بأنها الأكثر إثارة منذ محاكمات نورمبورغ بحق زعماء النازية، هو ارتباط الكثيرين من رموز النظام الحالي في فنوم بنه بحقبة الخمير قبل انشقاقهم عن الأخير وإسباغ صفة "دعاة الديمقراطية والسلام" على أنفسهم. بل أن رأس النظام الحالي رئيس الحكومة "هون سين" نفسه كان ضمن قادة حركة الخمير الحمر يوما ما، ويتخوف اليوم من احتمالات أن تُفتح ملفاته ويُكشف عن دوره في جرائم الماضي، بدليل انتقاداته في أكتوبر الماضي الأمين العام للأمم المتحدة "بانك كي مون" على خلفية تحمس الأخير للإسراع في محاكمة قادة الخمير الأحياء قبل أن يختطفهم الموت، ناهيك عن دعوة وزراء في الحكومة الكمبودية الحالية للمجتمع الدولي بضرورة إغلاق ملف الخمير نهائيا، والكف عن التدخل في الشؤون الداخلية الكمبودية.

وفي دفاعه عن موقفه المذكور، يرى "هون سين" أن فتح ملفات الماضي قد يشعل الغضب في مناطق معينة من البلاد من تلك التي دانت بالولاء للخمير الحمر لأسباب عرقية أو عائلية أو مصلحية، وبالتالي قد تدخل كمبوديا مرة أخرى في نفق اللااستقرار.

على أن "هون سين" ليس وحده المتخوف مما قد تكشف عنه المحاكمات الجارية من أسرار حقبة الخمير الحمر السوداء أو في الحقب السابقة أو التالية لها مباشرة. فهناك ، كما أسلفنا، دول لعبت أدوارا مختلفة سواء لجهة توفير المبررات للخمير للقفز إلى السلطة في فنوم بنه كما فعلت الولايات المتحدة، أو لجهة دعمهم للبقاء في السلطة كما فعلت الصين، أو لجهة دعهم من أجل استمرارهم في حروب العصابات بعد خسارتهم للسلطة كما فعلت تايلاند ولاوس. وهناك أيضا شخصيات ملكية تثار حولها الأقاويل لتعاونها مع الخمير أو السكوت على جرائمهم أو عدم التنديد صراحة بهم. وفي مقدمة هؤلاء الأمير سيهانوك الذي ترك بلاده ولجأ إلى الصين احتجاجا على قيام فيتنام بإسقاط نظام الخمير، رغم ما ألحقه الأخير به وبالأسرة المالكة من إهانات وإذلال. فإذا ما أجرينا قراءة سريعة في تاريخ الخمير الحمر، نجد أن هذا الاسم اختاره "الحزب الشيوعي الكمبودي" لنفسه، من بعد أن حدد أهدافه البعيدة المتمثلة في إحداث ثورة جذرية على النمط الماوي في المجتمع الكمبودي لتطهيره من البرجوازيين والإقطاعيين وأنصارهم من المثقفين والتكنوقراط ، وهو ما أدى، بمجرد وصول الحزب إلى السلطة في عام ١٩٧٥ ، إلى قيامه بعملية إبادة جماعية حصدت نحو مليوني نسمة، ناهيك عن تهجير مئات الآلاف من الكمبوديين الأبرياء إلى الأرياف البعيدة من أجل إعادة تأهيلهم على غرار ما فعله ماو في ثورته الثقافية المجنونة في ستينات القرن المنصرم.

والمعروف أن جرائم الخمير الحمر لم تنته بفقدانهم السلطة في فنوم بنه بعد عام من التدخل العسكري الفيتنامي في ديسمبر ١٩٧٨. حيث لجأ قادة الخمير وأتباعهم إلى المناطق النائية المتاخمة للحدود مع تايلاند، حيث شكلوا ميليشيات مسلحة تحت اسم "الجيش الوطني لكمبوديا الديمقراطية" لمشاغبة الحكومة الجديدة. ورغم أن هذه الميليشيات أصيبت بنكسة بوقوع موقعها الحصين في مقاطعة "أن لونغ فينغ" في أيدي القوات الحكومية، فإنه لا هذه النكسة ولا نكسة مقتل الرفيق رقم ١ "بول بوت" في إبريل ١٩٩٨ خففت من حماقاتهم أو أوقفت مخططاتهم الوحشية الهادفة إلى خلق "مجتمع الطهر الثوري". تلك المخططات التي لم تستثن أحدا من القتل والتعذيب والتجويع والاغتصاب، ولاسيما من أطلق عليهم أنصار الاقتصاد الحر والليبرالية الغربية من المثقفين والفنانين والأكاديميين والإعلاميين. بل أن تلك المخططات شملت أيضا فصل الأطفال بالقوة عن أسرهم، وإرسالهم إلى مراكز للتمرن على القتل والتعذيب باستخدام الحيوانات الداجنة، وهو الأمر الذي وصفه أحد المراقبين بـ "أحد أبشع أساليب التوحش عند الخمير الحمر". لكن هناك عمل أبشع – من وجهة نظري – ارتكبه الخمير وهو ما فعلوه من منطلق تحقيق الإكتفاء الذاتي. حيث كانوا لا يعالجون المرضى والجرحى والمصابين بحجة عدم وجود أدوية أو وسائل طبية من صناعة محلية.

ونختتم بالقول أن تاريخ الحركة الشيوعية الكمبودية التي أفرزت هذه الجماعة الإجرامية مرّ بست مراحل هي: مرحلة التأسيس كحزب شيوعي لعموم الهند الصينية في عام ١٩٢٠، حيث كان معظم أعضاء الحزب من الفيتناميين بقيادة "هوشي منه"

مرحلة الانفصال وتأسيس الحزب الشيوعي الكمبودي بعد تحرر الهند الصينية من الاستعمار الفرنسي، وبعد تضاؤل تأثير ونفوذ شيوعيي كمبوديا على الجماعات الشيوعية الأخرى في الهند الصينية.

مرحلة تغيير الاسم إلى "الحزب الثوري الشعبي للخمير الحمر" وسيطرة "بول بوت" ورفاقه العائدين من الدراسة في فرنسا على قيادته ابتداء من عام ١٩٦٠، وتوليه تقديم الدعم لقوات "فييت منه" التي كانت تقاتل الأمريكيين في فيتنام الجنوبية.

مرحلة النضال ضد نظام "لون نول" المدعوم أمريكيا، إلى أن تمت الإطاحة به في إبريل ١٩٧٥.

مرحلة توليه السلطة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٧٩ .

مرحلة خسارته السلطة على يد القوات الفيتنامية الغازية، وتحوله إلى ميليشيات تقاتل الأخيرة.